مع الوقت، تبدّل هذا الموقف؛ إذ بدأ هؤلاء الزعماء يدعون الى «استيعاب عدد محدود جداً من اللاجئين، اذا ما تحقق السلام»، مع رفض مبدأ منح هؤلاء حق الاختيار الحر بين العودة الى فلسطين او البقاء في الدول العربية. وقد لخص النائب يسرائيل برزيلاي موقف حزبه هذا بقوله: «ان الحديث يجري حول استيعاب عدد معينٍ من اللاجئين كمساهمة في ايجاد حل نهائي لمشكلتهم، [مع الأخذ بعين الاعتبار] ان اغلبيتهم الساحقة ستستوطن في الدول العربية. ونقصد بذلك عدداً معيناً توافق عليه اسرائيل، ولا يكون مفروضاً عليها»(٤٩). والواضح ان موقف مبام هذا يتحكم به شرطان اساسيان هما: ان تختار اسرائيل، أو توافق، على عدد اللاجئين الذين ستستوعبهم؛ وأن يكون استيعابهم جزءاً من السلام النهائي بين اسرائيل والعرب.

طبيعي أن هذا «التنازل» المزعوم في موقف مبام لم يكن صادراً عن اهتمامه المتزايد بمشكلة اللاجئين، خصوصاً انه تنكر لحقهم الثابت في العودة الى ديارهم، بل كان نابعاً من مصلحة الحزب في كسب تأييد الأوساط العربية في اسرائيل مستغلاً حساسيتهم تجاه مشكلة شعبهم وتجاوبهم مع كل بادرة يمكن أن تحقق عودة اللاجئين بصورة شاملة أو حتى جزئية. فموقف مبام، خلافاً للانطباع السائد، لا ينطوي على أي اعتدال أو مرونة تجاه القضية الفلسطينية او حتى تجاه مجمل الصراع العربي – الاسرائيلي. وأبرز دليل على ذلك، ان قيادة هذا الحزب كانت أول من دعى الى ضم قطاع غزة بعد احتلاله خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦(٥٠)، وكانت أيضاً من أكبر الداعين الى احتلال هضبة الجولان أثناء عدوان ١٩٦٧(٥١). كذلك فان مشاركة الحزب في الائتلافات الحكومية بصورة منفردة في البداية، ومن ثم بصفته شريكاً كاملاً في المعراخ؛ وموافقته على برامج الحكومة السياسية، انما يدّل على حقيقة موقفه في تبنيه للنمط الرسمي المتطرف ضد العرب، بشكل يظهر معه وكأن مواقفه شبه «المعتدلة» حول وجوب التفاهم مع العرب ليست سوى زعم مفضوح.

اسرائيل تسعى لطي القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة

سعت اسرائيل، بعد الاعلان عن قيامها في الرابع عشر من أيار (مايو) ١٩٤٨، للحصول على اعتراف دولي بها بوضعيها الاقليمي والديموغرافي كما نتجا عن حرب ١٩٤٨. وقد تركز نشاطها، في الأمم المتحدة، خلال تلك الفترة، على تحقيق هذا الهدف بأسلوب يخدم مصالحها ويثبت مواقعها دون التنازل عن مكاسبها خلال الحرب.

فقد أيقنت اسرائيل ان فشل تطبيق قرار التقسيم في فلسطين، لا يعني بالضرورة تخلي الأمم المتحدة عن دورها في التأثير على مجرى الصراع في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا التي ازدادت تأزماً بعد الحرب، وأهمها قضية الحقوق الفلسطينية ومستقبل القدس والخلاف على الحدود بين اسرائيل والدول العربية. فهذه القضايا لم تسحب من جدول أعمال الأمم المتحدة دفعة واحدة، وانما استمر بحثها واتخاذ القرارات الدولية بشأنها خلال الدورات السنوية الاعتيادية للجمعية العامة. وقد نشطت